دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

د. غريب بولرباح جامعة ورقلة

أ. عبدالباقي بضياف جامعة ورقلة

الملخص :

ازداد اهتمام الدول النامية في العقدين السابقين بمفهوم التنمية المستدامة وذلك حيال تفاقم الأزمات البيئية ، حيث تعمد الشركات الاستخراجية على استنزاف الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة منها وذلك دون مراعاة لحقوق الأجيال القادمة. كما تقوم الشركات الصناعية بتكثيف إنتاجها دون مراعاة لظاهرة التلوث البيئي التي تعتبر من اكبر مشاكل العصر ومن أكثرها خطورة على مستقبل الحياة في هذا الكوكب ، وفي نفس السياق وكنتيجة لتنامي الفساد الإداري والمالي لتلك الشركات زاد اهتمام خبراء الاقتصاد والقانون على وضع أسس ومبادئ وآليات تنظم العمل الإداري وتحدد مسؤولية كل طرف في الهيكل الإداري في الشركة وهو ما اصطلح عليه (بحوكمة الشركات) . وسنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، التنمية المستدامة، الهيكل الإداري، الإدارة البيئية، التلوث،الموارد الطبيعية

Abstract

In the past two decades there has been increasing attention from the developing countries on the concept of sustainable development due to the aggravation of the environmental crisis, where intentionally extractive companies drain natural resources and especially non-renewable ones, without taking into account the rights of future generations. Also the industrial companies intensify their production without taking into account the phenomenon of environmental pollution which is one of the largest and dangerous issue of nowadays and the future life on this planet. In the same context, and as a result of the growing financial and administrative corruption for those companies, the economic and law experts increased their attention to lay the foundations and principles and mechanisms governing the

administrative work and define the responsibility of each party in the management structure of the company, which is known as corporate governance. In this paper we will try to addressing the role of corporate governance mechanisms in achieving sustainable development

Key words: corporate governance, sustainable development, management structure, environmental management, pollution, natural resources

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة نموا متسارعا في حجم الأعمال، وذلك نتيجة لتطور التكنولوجي من جهة وتحرير الأسواق المالية من جهة أخرى ، حيث زادت حدة المنافسة بين الشركات في السيطرة على الأسواق العالمية بهدف تحقيق حجم أكبر من الأرباح دون مراعاتها لمعايير التنمية المستدامة ، وقد ادت اتساع رقعة بيئة أعمال وانتشار تلك المؤسسات فيها إلى ضعف آليات الإشراف والرقابة على أداء تلك الشركات وإدارتها مما ساهم في خلق أزمات بيئية انعكست سلبا على هذا الكون . وكاستجابة لتشديد الرقابة تلك الشركات وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة جاءت حوكمة الشركات التي تعنى بدراسة العلاقات بين جمع الأطراف ذات المصلحة في الشركة ، خاصة تلك العلاقة الموجودة بين ' دارة الشركة والمساهمين ، ويهدف توضيح هذه العلاقة ودور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشديد الرقابة على الشركات جاءت إشكالية الدراسة كالتالي: **كيف يمكن لآليات حوكمة الشركات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

وبهدف الإجابة على هذا التساؤل فمنا بتقسيم هذه الورقة إلى ثلاث محاور :

I. حوكمة الشركات – المفـاهيم والمبـــادئ
II. التنميـــة المستدامـــة مشكلة العصـــر
III. الادارة البيئية كأداة لتحقيق التنميـــة المستدامـــة

I-1 حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ

بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بدول آسيا سنة 1997 والتي عرفت بأنها أزمة الثقة بين الشركات والقوانين والتشريعات التي تضبط وتنظم عملها. فمن أزمة الثقة بين الشركات والحكومات زاد اهتمام العالم بموضوع حوكمة الشركات،ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبرى بالنسبة للدول الناشئة التي تعاني من ضعف القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الشركات خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ العقود وحل المنازعات. كما غياب

الشفافية وشح المعلومات التي تقدمها تلك الشركات تؤدي إلى ضعف الرقابة عليها مما يؤدي إلى انتشار الفساد وظهور الأزمات، ومن هنا جاءت حوكمة الشركات لضبط العلاقة بين الشركات والتشريعات والقوانين التي تنظم عملها وسنتناول الموضوع من خلال ثلاث زوايا.

I- حوكمة الشركات:

يعود أصل كلمة حوكمة الشركات إلى لفظ (governance) وقد وجد مجمع اللغة العربية صعوبة في الاتفاق على ترجمته نتيجة لتداخله بين الأطر الاقتصادية والقانونية والإدارية والاجتماعية للمؤسسة، إلا أن المنظمات الدولية وخبراء الاقتصاد والقانون اتفقوا على إعطاء تعاريف مماثلة لحوكمة الشركات منها:

- ✓ عرفها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[1]
- ✓ كما عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بن القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"[2]
- ✓ ويعرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) على أنها" الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحكومة على العلاقة فيها بين الموظفين وأعضاء المجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية"[3]
- ✓ وعرفها Sir Adrian Cadbury 1992 في تقريره الشهير "حوكمة الشركات هي النظام الذي تدار وتراقب به الشركات..."[4]
- ✓ وعرفها GOMEZ "الذي يرجع إليه مصطلح gouvernement d'entreprise والذي يعني نظام القوانين والإجراءات التي تنظم عمل القطاعات الاجتماعية من جانبين حيث انه يضع النظام في أعمالهم ويعطيهم الأوامر"[5]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين التي تضبط العلاقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة كمساهمين وإداريين وأصحاب مصالح 'دائنين، موردين، عمال...)

I-2 مبادئ حوكمة الشركات

تعد مبادئ حوكمة الشركات العمود الأساسي التي تدار به تلك العلاقة الموجودة بين مختلف الأطراف داخل الشركة وصاغت منظمة (OCDE) عام 2004 مجموعة من المبادئ هي:[6]

أ/ مبدأ حماية حقوق المساهمين ويتضمن:

1. تامين وسائل التسجيل النقل وتحويل ملكية الأسهم
2. حضور الجمعية العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
3. الحق في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة
4. ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية للشركة
5. الحصول على حقوقهم عند توزيع الأرباح.

ب/ **مبدأ تحقيق المساواة بين المساهمين ويتضمن:**

1. المساواة في الحصول على المعلومات بين مختلف فئات المساهمين
2. المساواة في المعاملة بين مجموعة المساهمين التي تنتمي الى فئة واحدة
3. الحفاظ على الحقوق القانونية للمساهمين
4. الحق في الإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة
5. تعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم.

ج/ **مبدأ الإفصاح والشفافية**

1. دقة الإفصاح
2. التوقيت الملائم للإفصاح
3. شمولية الإفصاح
4. مرجعة المعلومات المصفح عنها

د/ **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**

1. ضمان مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الوحدات الاقتصادية والمساهمين
2. توفير مجلس الإدارة المعلومات الكافية والموثوق بها
3. معاملة مجلس الإدارة المساهمين معاملة متكافئة

4. الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف
5. اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية، بالوحدات الاقتصادية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المبادئ السابقة غير كافية وحدها لتحقيق أهداف حوكمة الشركات إذا ما صاحبتها أخلاق سامية وشفافية في تطبيقها بالشكل الذي يضمن مصلحة كافة الأطراف داخل المؤسسة دون التمييز بينهم.

I-3 تهدف الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات وفقا للمبادئ سالفة الذكر إلى:[7]

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء
2. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات
3. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحققه
4. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات بين المدرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤولية أعضائه
5. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

I-4 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

كما اشرنا في التعريف السابق ان حوكمة الشركة في النظام الذي يدير العلاقة بين مختلف الأطراف داخل الشركة وهولاء الأطراف هم:[8]

1. المساهمون: وهم الذين يملكون رأسمال المؤسسة ويقومون باختيار أعضاء مجلس الإدارة الذي يقوم بحماية حقوقهم
2. مجلس الإدارة: يتم اختيار أعضائه من قبل المساهمين ويقوم هو باختيار المديرين التنفيذيين ومراقبتهم
3. الإدارة: وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة بحيث تقوم بتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة وتتحمل كافة المسؤوليات حول الإفصاح وشفافية المعلومات التي تنشرها
4. أصحاب المصالح: هم مجموعة الأطراف التي تربطهم مصالح مختلفة بالشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة.

II-التنمية المستدامة المعاصرة:

يعتبر التقدم الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلوم والتكنولوجيا سلاح ذو حدين، فقد أدى هذا التقدم إلى تحقيق معدلات تنمية كبيرة ساهمت في رفع المستوى المعيشي للإنسان وسهلت ظروف معيشته على هذا الكوكب لكن بالمقابل أدى هذا التقدم إلى إحداث إخلال في التوازن البيئي ساهم في ظهور عدة مشاكل مثل(مشكلة الغذاء، الطاقة، السكان، التلوث.....الخ) وباتت هذه المشاكل تهدد حياة الإنسان على هذا الكوكب.

ولإيجاد حلول لهذه المشاكل ظهر اتجاهين بارزين الأول يهتم بالتوعية البيئية أو التربية البيئية أو التعليم البيئي بهدف توعية أفراد المجتمع بالبيئة ومشكلاتها واتخذ من وسائل الإعلام والمدارس وسيلة له.

أما الاتجاه الثاني فهو أكاديمي بحثي يظهر في شكل كتب ودراسات وملتقيات، تبني تشريعات بيئية تلزم أفراد المجتمع باحترام البيئة أثناء ممارسة الإنسان لنشاطه على الأرض واتخذ من مفهوم التنمية المستدامة المعاصرة وسيلة له، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى حل هذه المشاكل عن طريق محورين أساسين هما تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من التلوث.

II-1 التلوث مشكلة العصر:

يعتبر التلوث البيئي من اهم المشاكل التي تواجه الإنسان والحديث عنه في غاية الصعوبة لأنه مشكلة لها جوانب متعددة وأبعادها غير محددة ولهذا سوف نحصر التطرق إلى هذا الموضوع في النقاط التالية:

II-1-1 النظام البيئي:

تعرف البيئة على انها كل ما يحيط بالإنسان وتقع خارج كيانه. وأهم ما يميزها هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة المتمثلة في الهواء، الماء، الأرض، كائنات حية، جماد مشكلة بذلك ما يسمى بالنظام البيئي (ecosystem) حيث يتكون هذا النظام من أربع عناصر رئيسية تعيش في توازن تام ويعتمد كل منهم على الآخر قي جزء من حياته واحتياجاته وتتمثل هذه العناصر في:[9]

1. **عناصر الإنتاج:** وهي تلك التي تمتلك القدرة على إنتاج غذائها بنفسها من الطبيعة كالنباتات الخضراء مثلا، فهي تمتص الماء من التربة بواسطة جذورها وتمتص ثاني أكسيد الكربون من الهواء وفي وجود أشعة الشمس تقوم بتصنيع جميع أنواع المركبات العضوية التي تحتاجه إليها وبالتالي فهي مستقلة عن كل ما حولها من الكائنات.

2. **عناصر الاستهلاك:** وهي العناصر التي تعتمد على غيرها في الحصول على الغذاء ولا تستطيع أن تصنع غذائها بنفسها مثل الإنسان والحيوانات فهي تتغذى بالنباتات والأعشاب او تتغذى ببعضها البعض (آكلات اللحوم).
3. **عناصر التحلل:** وهي العناصر التي تقوم بتحليل أو إتلاف مكونات البيئة الطبيعية المحيطة بها، مثل البكتيريا والفطريات وبعض أنواع الحشرات التي تقوم بتحليل أجسام الحيوانات والنباتات الميتة حيث نساعد هذه العناصر على إعادة جزء من المواد إلى التربة لتستفيد منه عناصر الإنتاج مرة أخرى في تكوين غذائها وبذلك تتكرر هذه الدورة مرة أخرى.
4. **العناصر الطبيعية:** وهي تلك العناصر الأخرى الموجودة في الطبيعة وغير الحية مثل الماء والهواء بما بمحتوياته على جميع الغازات وضوء الشمس وبعض المواد المعدنية الموجودة في التربة وبعض الأجزاء المتحللة من أجساد النباتات والحيوانات. حين تساعد هذه العناصر في إتمام عملية التوازن البيئي وتعتبر عنصرا أساسيا بالنسبة لعناصر الإنتاج.

II-1-2 التلوث البيئي ودور الإنسان فيه:

يعتبر الإنسان احد أهم العوامل في النظام البيئي بل هو أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على الأرض وبالتالي فإذا كان تدخله سلبيا دون أي وعي أو تذكير فانه يفسد التوازن البيئي تماما ومن الملاحظ انه كلما حقق الإنسان تقدما في حياته يكون على حساب الطبيعة. فقد نشأ الإنسان في بيئة طبيعية تزيد مواردها الطبيعية كثيرا على ما يطلبه من احتياجات، أما الآن وقد بلغ الإنسان مراحل متقدمة في عمليات التقدم الصناعي مما صاحبه من إحداث ضغط هائل عل كثير من الموارد الطبيعية خصوصا تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم، البترول، المياه الجوفية...الخ. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرف الطبيعة من قبل سبب المخلفات النفايات الكيميائية السامة التي يلقى الإنسان في البحار والأنهار ودفنه لبعض مبيدات الحشرات و قد ساهم هذا في تلوث البيئة بجميع تصوره، فتلوث الهوا، والماء، والتربة. وقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرا عالميا لبحث هذه المشاكل المتعلقة بالبيئة سنة 1972 في سويسرا وكان هذا الاجتماع علامة تاريخية في تطور الحركة الخاصة بالحفاظ على البيئة.

ويعرف التلوث على انه" ظهور شيء ما في مكان غير مناسب ولا يكون مرغوبا فيه في هذا المكان وقد يكون الشيء المرغوب فيه إذا وجد في مكان أخر، فزيت البترول مثلا شيء نافع ومرغوب فيه عندما يستخرج من

باطن الأرض وتستعمل قطراته وقودا في محركات السيارات، إلا انه عندما ينشر على سطح البحر أو يظهر على رمال الشواطئ فانه يعتبر شيء غير مرغوب فيه وضار بصحة الإنسان"[10]

منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض وهو يسعى إلى رفع مستواه المعيشي عن طريق تحقيقه لمعدلات تنمية مرتفعة مستخدما في ذلك كل ما يحيط به من موارد طبيعية موجودة في هذا الكوكب. ففي بداية الأمر كان مخزون الموارد الطبيعية يكفي حاجياته لكن في العقدين السابقين تنامت مشاعر الخوف والقلق حيال تفاقم الأزمات البيئية وتسارعه نضوب الموارد الطبيعية والذي ادى بزعماء العالم لعقد مؤتمر ريو ديجينيرو في البرازيل سنة 1992 من اجل وضع سياسات استراتيجية صديقة للبيئة، تمخض عنها ظهور مفهوم جديد للتنمية يدعى بالتنمية المستدامة تدمج فيه المفاهيم البيئية إلى جانب التنمية الاقتصادية ومنذ ذلك الوقت انعقدت المؤتمرات وصيغت النظريات بهدف الترويج لهذا المفهوم.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل"[11]

وهو المفهوم العام او النظري للتنمية المستدامة، إلا أن هذا التعريف يتأثر بالعلاقات القوية بين الدول وحتى بين المؤسسات داخل الدولة الواحدة على حساب المصلحة الاقتصادية.

والحديث عن التنمية ينقسم إلى شطرين الأول يقضي بضرورة الحفاظ على البيئة من التلوث والثاني يقضي بضرورة الحفاظ على الموارد الناضبة وحق الأجيال القادمة فيها وهذا يتطلب أمرين اثنين: "إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض وهذا غير مرغوب فيه من طرف الحكومات والمؤسسات والثاني زيادة حجم الموارد لتقليص الفجوة بين العرض والطلب وهذا غير ممكن حاليا وبما أن الأمر وصل إلى هذا الحد فعلى المؤسسات لا تسرف في استخراج الموارد القابلة للنضوب وهذا من اجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة"[12]

III – الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن أول ظهور لمصطلح الإدارة البيئية كان سنة 1987 حيث استحدثت مفوضية مستقلة للبيئة سميت بالهيئة العالمية للبيئة و التنمية (هيئة بورتلاند) حيث ناقشت هذه المفوضية إيجاد إدارة بيئية فعالة تهتم بالتنمية المستدامة و حماية البيئة. وفي مؤتمر ريوديجينيرو أو ما يعرف بقمة الأرض سنة 1992 تم إنشاء مجلس للتنمية

المستدامة الذي طلب من المنظمة الدولية للمواصفات و المقاييس (ISO) بوضع مواصفات خاصة بالإدارة البيئية ومن ذلك الحين زاد اهتمام المؤسسات بموضوع الإدارة البيئية بهدف زيادة القدرة التنافسية ومنه الأرباح.

III–1 مفهوم الإدارة البيئية

عرف Groloser (1975) الإدارة البيئية على أنها: "الإدارة التي تهتم بنشاطات الإنسان وعلاقته مع البيئة الفيزيائية و الأنظمة البيولوجية التي تتأثر بها"[13]

وعرفها Hening على أنها: "السياسات والنشاطات التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التقييمية المحددة مسبقا" [14]

وعرفها William R.Mangun على أنها: "مجموعة الإجراءات و الوسائل الرقابية محلية كانت أو دولية تهدف إلى حماية البيئة وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة و الذي يضمن ديمومتها"[15]

وعرفتها المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO) على أنها: "مجموعة الإجراءات والعمليات والممارسات المتعلقة بتطوير السياسات البيئية وتطبيقها والحفاظ عليها"[16]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى التعريف التالي:

ارة البيئية هي مجموعة القواعد والأسس العلمية التي تهدف إلى حماية البيئة أثناء ممارسة الإنسان لنشاطه، وبالتالي فالإدارة تقوم بتحديد ما هو مطلوب من العاملين لحماية البيئة بشكل صحيح ثم التأكد من أنهم يؤدون ما هو مطلوب منهم بأفضل الطرق.

III–2 مهام الإدارة البيئية

تعتبر الإدارة البيئية جزء من الإدارة العامة للمؤسسة حيث تعمل على حماية البيئة لإثناء ممارسة المؤسسة لنشاطاتها وأهم ما تقوم به الإدارة البيئية داخل المؤسسة نلخصه في النقاط التالية:[17]

- تقوم بمتابعة مصادر التلوث و الحد منه.
- تعمل على تحقيق وفرات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.

- تقوم بإجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمؤسسة الصناعية.
- إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل.

III–3 أسباب تبني المؤسسة الاقتصادية للإدارة البيئية

تتأثر المؤسسة كوحدة اقتصادية بالمحيط الخارجي لها ومن بين أحد المؤثرات هي تبني المؤسسة للمسؤولية البيئية ويعتبر هذا الإجراء ضروري للمؤسسة لتحسين صورتها رغم عدم وجوبه قانونا وتنقسم أسباب تبني المؤسسة للإدارة البيئية إلى قسمين هما:[18]

أ/ أسباب التبني الاختياري للإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناجمة عنها.
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في مناطق تواجد المؤسسة.
- تحسين صورة المؤسسة خاصة من الناحية البيئية.
- تقليل تكلفة إعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.

ب/ أسباب التبني الإجبارية للإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

المتطلبات الحكومية: وتتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين التي تصدرها الهيئات الحكومية والتي تلزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة.

المستهلكين: وتظهر نتيجة لرغبة المؤسسة في الوصول أو التقرب من المستهلكين والذين يفضلون دوما استهلاك سلع المؤسسات الصديقة للبيئة.

المساهمين والمستثمرين: وتتمثل في الضغوطات التي تواجهها المؤسسة من قبل المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين صورة المؤسسة بيئيا وذلك بهدف كسب عناصر محيط المؤسسة التي تؤثر وتتأثر به.

المتطلبات التعاقدية: وهي تلك الشروط التي يفرضها المتعاملون الاقتصاديون على المؤسسة أثناء إبرام الصفقات.

الخاتمة:

إن تزايد اهتمام العالم بموضوع حوكمة الشركات وتوظيفه في جميع المجالات خاصة تلك المتعلقة بالبيئة وذلك من أجل جعل التنمية أكثر استدامة وبلوغ الأهداف المتعلقة بالحفاظ على البيئة وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في استخدام الموارد الطبيعية يبدو واضحا من خلال هذه الدراسة والتي خلصت إلى النتائج التالية:

- افتقاد الشركات لقانون واضح يحكم العلاقة بين المساهمين والإدارة ورؤساء مجالس الإدارة وهي الأطراف المعنية بحوكمة الشركات.
- إن ملكية الحكومة الجزائرية لأغلبية أسهم الشركات العاملة على ترابها يفقد الحوكمة من محتواها خاصة فيما يتعلق بفصل الإدارة عن الملكية.
- غياب شبه كامل للمسؤولية البيئية في الشركات الصناعية خاصة البترولية منها.
- غياب الإدارة البيئية عن الهيكل العام للإدارة وإن وجدت فهي تلعب دورا هامشيا فقط.
- غياب تام للرقابة على الشركات الصناعية خاصة البترولية منها فيما يخص التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.

توضح لنا من خلال هذه الدراسة أو توظيف حوكمة الشركات في جميع المجالات خاصة فيما يخص حل المشاكل البيئية أصبح ضرورة أكثر وبالتالي على الهيئات الحكومية والشركات الالتزام بالتوصيات التالية:

- بالرغم من ملكية الحكومة الجزائرية لأغلب الشركات إلا أنها يجب أن تلتزم تلك الشركات بوضع قانون يسمح بممارسة حوكمة الشركات وذلك من أجل عدم الخلط بين مهام الأطراف المعنية وتحسين مستوى الكفاءة.
- توظيف حوكمة الشركات في الرقابة على استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- إلزام جميع الشركات بإدماج الإدارة البيئية ضمن الإدارة العامة وتفعيل دورها.

- من القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات بتقديم تقارير سنوية وفصلية توضح فيها دورها في حماية البيئة وبكل شفافية.

الإحالات والمراجع

1 - حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة** ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2010. ص9.

2 - Marie LEQUIN, **Ecotourisme et governance participative**, presse de l'université du Québec, 2001.P81.

3 - www.cipe.org/.../CIPE%20Guide%20to%20Governan.. *Consulted 02/09/2013*

4 جون د. سوليفان، **البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وآداب المهنة، وجوكمة الشركات،** تقرير مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي المنتدى العلمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، فبراير 2009.

5 أ .بركات سارة، أ .زايدي حسيبة، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري 07/06 ماي 2012 جامعة بسكرة.**

6 بوقرة رابح، غانم هاجرة، **الحوكمة: المفهوم والاهمية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري 07/06 ماي 2012 جامعة بسكرة.**

7 www.iefpedia.com/arab/wp-content/.../حوكمة-الشركات1.pdfconsuled on 25/08/2013

8- بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري 07/06 ماي 2012 جامعة بسكرة.**

9- احمد مدحت اسلام، **التلوث مشكلة العصر**. عالم المعرفة. الكويت.1990. ص 10.

10 - **نفس المرجع السابق ص 17.**

11 - خميس عبد الرحمن رداد، **المؤشرات البيئية آجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**،سدرت – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية **العظمى**. 2-4 نوفمبر 2009.

12 - غريب بولرباح ، عبد الباقي بضياف، **سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه الموارد القابلة للنضوب**، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 21/20 نوفمبر 2012.

13 - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم متطلبات وتطبيقات ISO1400، دار الميسرة 2007 ص128.

14 - رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية ISO1400، دار الرضا دمشق، 2001 ص27.

15 - **نفس المرجع السابق ص 28.**

16 - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم متطلبات وتطبيقات ISO1400، دار الميسرة 2007 ص122.

17 - برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2006-2007 ص70.

18 - ساسي سفيان، منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، **الملتقى الدولي حول** المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، 20-21 **نوفمبر** 2012، **جامعة قاصدي مرباح ورقلة.**